الاحتلال، الى اطلاق النار مباشرة على المتظاهرين، وقد برر بيغن وايتان ذلك في أكثر من مرّة مؤكدين أن الجنود يطلقون النار بأوامر، وليس انفعالاً. كما وقد تدخلت المدرعات، في أكثر من حين، في الاشتباكات، كما حصل في مخيم الشاطىء في ١٦/٤/١٩٨٢، وقد وضعت قوات الشرطة والجيش بحالة التأهب لمواجهة الانتفاضة، ابتداءً من ٧/٤/١٩٨٢.

لا عجب إذاً، أن يعتبر رئيس الأركان الاسرائيلي ايتان أن الانتفاضة هي حرب ضد وجود اسرائيل بالذات، وأن لا تمييز بين الحرب العسكرية وبين حرب الرجم، أو بين الحرب «العسكرية» والحرب «السياسية» (كما جاء في حديثه في ١٠/٤/١٩٨٢). وقد بدأت تظهر كذلك، بعض الثمار للانتفاضة، ففي ١٦/٤/١٩٨٢، اعترض المدير السابق لجهاز الاستخبارات (الموساد)، أهيتوف، على سياسة سلطات الاحتلال ضد أهل الداخل؛ وفي ٤/٥/١٩٨٢، حكم على ملازم أول وعلى جندي بالسجن ٢٨ يوماً، بسبب رفضهما الخدمة في الضفة الغربية، وفي ٥/٥/١٩٨٢ وجهت كتلة «المعراخ» اللوم لإيتان بسبب سياسته في الأرض المحتلة؛ كما احتج جنود الاحتياط وعدد من الضباط، في ٧ و١٠/٥/١٩٨٢، على تصرفات الجيش القمعية.

أما الوجه الآخر للحرب المشتعلة في الداخل، فيتمثل بمجموعة واسعة من المواجهات. فقد استمرت حرب المستوطنين ضد أهل الداخل، وذلك في الاعتداء على مقدساتهم، كما حصل في الحرم الشريف في ٤/٤/١٩٨٢، ثم في ١١/٤/١٩٨٢ حين قتل فلسطينيان وجرح آخرون. وقد عثر على جثة شاب فلسطيني قرب طريق رام الله، ولم يذكر العدو سوى أنه قتل بظروف غير معروفة (في ٥/٤/١٩٨٢). وألقيت قنبلة على منزل عربي في طرف مدينة الخليل (في ١٩/٤/١٩٨٢)، ويرجح أن مرتكبي الاعتداء كانوا من مستوطنة كريات أربع المجاورة. كما اقتحم مستوطنو مفدال غور قرية بيت فجار العربية، وحطموا السيارات وزجاج نوافذ البيوت، رداً على تظاهرات أهلها، في ١/٥/١٩٨٢. وكان المستوطنون قد قاموا أيضاً بالمشاركة الفعالة في قمع الانتفاضة الجماهيرية، حيث راحوا يطلقون النار على المتظاهرين (كما في قتل شاب عربي في ٢/٥/١٩٨٢)، وبخطف بعضهم (خطف ٧ في ٢٦/٤/١٩٨٢)، وربما كان الاعتداء الأحدث هو تفجير سيارة قاضي الشرع في يافا في ١٠/٥/١٩٨٢، اضافة الى توجيه عشرات التهديدات الى الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية في الداخل.

وتقوم حرب اسرائيلية من نوع آخر ضد الفلسطينيين في الداخل، وهي تتمثل بمصادرة ٤٠٠٠ دونم من أراضي قرى بورين وكفر قليل وجبل جرزيم في قضاء نابلس، في بداية نيسان (أبريل) ومعها ٢٠٠٠ دونم من أراضي قرية نحالين في قضاء بيت لحم. كما تمت مصادرة ١٠٠٠ دونم من أراضي قرية الطيرة في قضاء رام الله، في ٨/٤/١٩٨٢. وتبع هذه الأعمال التمهيدية إعلان النية، أو صدور القرارات الفعلية، بإنشاء مجموعة جديدة من المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. واعلان النية بانشاء ٨ مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وهضبة الجولان (في ٢١/٤/١٩٨٢)، كما أعلن نائب وزير الاسكان، ديكيل، عن النية باقامة ٧ مستوطنات أخرى في المنطقتين المذكورتين (في ٢٦/٤/١٩٨٢)، فيما وافقت اللجنة الوزارية للإسكان على بناء ٥ مستوطنات جديدة في الضفة ومستوطنة في الجولان (في ٢٦/٤/١٩٨٢)؛ وكذلك صدر قرار باقامة مستوطنة «السامرة» في الضفة الغربية في ٢٩/٤/١٩٨٢. ورافق هذه الخطط الإعلان عن النية في زيادة عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية، من ٢٠ الف الى ٧٠ ألف نسمة خلال السنوات القليلة المقبلة، وبانشاء مصنع لانتاج الأسلحة في كريات شمونة، دعماً للمستوطنة ومنعاً للهجرة المضادة.

ولم يصمت الجانب الفلسطيني في وجه هذه الحرب المستمرة، والتي تهدف الى محو الركائز المادية والمعنوية لصمود الشعب الفلسطيني في الداخل. بل تصاعدت العمليات العسكرية «النظامية» والشعبية في الأرض المحتلة. حيث ألقيت ثلاث قنابل يدوية على ثلاث سيارات عسكرية في مدينة غزة، مما أدى الى جرح سبعة اسرائيليين، في ٤/٤/١٩٨٢ (ويذكر أن كميناً قتل جندياً وجرح ستة، في المكان ذاته، في ٢٥/٣/١٩٨٢). وعثر على عبوة ناسفة عند مستوطنة معاليه أدوميم شرقي القدس، في اليوم ذاته، وتم